

المملكة المغربية

مكتب الصرف

ميزان المدفوعات

2006

الفهرس

4 منهجية إعداد ميزان المدفوعات
5 منهجية إعداد ميزان المدفوعات
7 التصنيف العام لحساب ميزان المدفوعات
7 حساب المعاملات الجارية
7 I- السلع
7 1- البضائع العامة
8 2- السلع المستوردة بدون أداء والمعاد تصديرها بعد التحويل
8 3- السلع المكتناة في الموانئ
8 II- الخدمات
9 1- النقل
9 2- الأسفار
9 3- خدمات الاتصال
9 4- خدمات التأمين
9 5- رسوم الامتياز والترخيص
10 6- أنواع أخرى من الخدمات المسداة للمقاولات
10 7- خدمات حكومية غير مدرجة في أماكن أخرى
10 III- الدخل
10 IV- التحويلات الجارية
11 حساب الرأسمال والعمليات المالية
11 I- حساب الرأسمال
11 II- حساب العمليات المالية
13 نتائج ميزان المدفوعات
14 ميزان المدفوعات 2006
15 نتائج ميزان المدفوعات
17 حساب المعاملات الجارية
18 I- السلع
19 1- البضائع العامة
19 2- السلع المستوردة بدون أداء والمعاد تصديرها بعد التحويل
20 3- مشتريات السلع بالموانئ
20 II- الخدمات
21 1- النقل
22 2- الأسفار
23 3- خدمات الاتصال
23 4- خدمات التأمين
24 5- رسوم الامتيازات والترخيص
25 6- خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
26 7- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية أو لفائدتها

26	III- الدخل
26	1- مداخيل الاستثمارات الخاصة
27	2- دخل الاستثمارات العمومية
28	IV- التحويلات الجارية
28	1- التحويلات الجارية الخاصة
29	2- التحويلات الجارية العمومية
31	حساب الرأسمال و العمليات المالية
32	I- حساب الرأسمال
32	II- حساب العمليات المالية
33	1- العمليات المالية للقطاع الخاص
33	أ- الائتمانات التجارية
33	ب- الاستثمارات والقروض الخارجية الخاصة
33	1- المداخيل
34	2- النفقات
34	ج- الاستثمارات والديون المغربية الخارج
35	د- العملة والودائع
35	2- العمليات المالية للقطاع العام
36	الفارق الإحصائي
36	الرصيد النهائي لميزان المدفوعات وتطور الموجودات الخارجية

منهجية إعداد ميزان المدفوعات

منهجية إعداد ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بيانا إحصائيا يسجل طبقا لمنهجية محددة كل المعاملات الاقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال فترة معينة بين المقيمين وغير المقيمين. وعلى غرار العديد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فإن المغرب يعد ميزان مدفوعاته طبقا لتوصيات هذه المؤسسة.

انطلاقا من سنة 1995 وفي إطار المجهودات المبذولة من طرف مكتب الصرف بهدف تطوير النظام الإحصائي الخاص بالمبادلات مع الخارج (السلعية والخدماتية والمالية) وملاءمته مع المعايير الدولية، تم الشروع في إعداد ميزان المدفوعات وفقا للمعايير المدرجة في الطبعة الخامسة للدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 1993.

وترمي هذه المجهودات إلى تحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الطبعة ونذكر منها بالأساس:

- ❖ توسيع الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات قصد تتبع أفضل لكل المعاملات التي تتم بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي ؛
- ❖ خلق الانسجام الضروري بين نظام إعداد كل من ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار من جهة ونظام المحاسبة الوطنية من جهة ثانية ؛
- ❖ أخذ بعين الاعتبار التطورات التي تعرفها السوق المالية وخاصة الأدوات المالية الجديدة (المشتقات المالية...) ؛
- ❖ التأكيد على أن بيان وضع الاستثمار الدولي جزء أساسي من حسابات المعاملات الخارجية لاقتصاد ما. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مكتب الصرف شرع في إعداد ونشر بيانات وضع الاستثمار الدولي انطلاقا من سنة 2002.

إن المستجدات التي أتت بها الطبعة الخامسة شملت بالأساس هيكله ميزان المدفوعات وذلك بإبراز معطيات جديدة وتجميع بعض الحسابات قصد فسخ المجال لتفصيل بنود الخدمات والعمليات المالية. بينما لم يطرأ أي تغيير على مستوى المفاهيم الأساسية (الإقامة، البلد المصروح...) أو طرق تقييم العمليات وتاريخ نشر البيانات...

وانطلاقاً من هذه الأهداف وباعتبار هذه المستجدات، فإن ميزان المدفوعات للمملكة المغربية يتميز بالخصائص التالية :

1- يعتمد ميزان المدفوعات جميع المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين سواء كان هناك أداء أم لا أو أن هذا الأداء تم تأجيله من فترة لأخرى. وبذلك يمكن تسميته بصفة إجمالية ميزان المعاملات ؛

2- طبقاً لدليل ميزان المدفوعات، فإن تسجيل المعاملات يخضع لمبدأ القيد المزدوج، حيث أن كل معاملة تؤدي إلى قيدين متساويين في القيمة في اتجاهين معاكسين، دائن ومدين. ولاستيعاب هذا المبدأ، تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لطريقة التقديم الوطنية، فميزان المدفوعات ينقسم إلى شقين: الميزان الأساسي الذي يسجل جميع المعاملات والميزان النقدي الذي يضم الأداءات المتعلقة بهذه المعاملات. مبدئياً، فإن مجموع القيود الدائنة ومجموع القيود المدينة يتساويان فينتج عن ذلك انعدام الرصيد النهائي الصافي مع مراعاة الفارق الإحصائي الناتج عن الإغفال أو الخطأ في بعض البيانات.

وهكذا فإن المعلومات المتعلقة بالشق النقدي تظهر في وضعية الأصول الاحتياطية للنظام البنكي ومعهد الإصدار (البنك المركزي) والتي يتم إعدادها من طرف هذا الأخير.

وعلى العكس من ذلك، فإن التقديم حسب النموذج الموصى به في الطبعة الخامسة لدليل صندوق النقد الدولي يدمج التغيير في الأصول الاحتياطية كبند ضمن الحساب المالي. ونتيجة لذلك يكون الرصيد منعماً مع اعتبار الفارق الإحصائي.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه إذا لم يترتب عن المعاملة أي أداء فإن مقابلها يتم تسجيله في الميزان الأساسي. وتخص هذه المعاملات الأداءات المؤجلة (أو المسبقة)، الهبات على شكل سلع، المساعدة التقنية المجانية، الاستثمارات الممولة بتحويل الديون إلى استثمارات...

إن البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستقى أساساً من التصاريح البنكية المعدة إثر كل عملية شراء أو بيع للعملة من جهة، و من التصاريح الجمركية عند الاستيراد والتصدير على حد سواء من جهة أخرى. و يتم تكملة هذه البيانات بالمعلومات الإحصائية التي يتم الإدلاء بها بصفة منتظمة من لدن مختلف المؤسسات العامة أو الخاصة.

التصنيف العام لحساب ميزان المدفوعات

يقدم ميزان المدفوعات بناء على توصيات الطبعة الخامسة لدليل صندوق النقد الدولي في حسابين رئيسيين : حساب المعاملات الجارية وحساب الرأسمال و العمليات المالية.

حساب المعاملات الجارية

يشمل هذا الحساب جميع العمليات المتعلقة بالقيم الاقتصادية -دون الأصول المالية- والتحويلات بدون مقابل. وينقسم إلى أربعة أجزاء: السلع، الخدمات، الدخل والتحويلات الجارية.

I- السلع

تشمل هذه الفئة العمليات المتعلقة بتبادل السلع بين المغرب والخارج سواء أكان هناك تفويت للملكية أم لا. ويتم التمييز هنا بين ثلاثة أنواع من المعاملات: البضائع العامة، السلع المستوردة بدون أداء ضمن نظام التحسين الفعال والمعاد تصديرها وأخيراً السلع المشتراة في الموانئ (المؤن).

1- البضائع العامة

تخص هذه الفئة حركات السلع بين المغرب والخارج والتي يتم تحديدها من خلال التصاريح الجمركية طبقاً للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي. وهكذا يتم تسجيل الصادرات والواردات في ميزان المدفوعات على أساس قيمة البيع التي لا تتضمن تكاليف النقل والشحن (FOB) عكس منهجية الأمم المتحدة حول التبادل التجاري التي تسجل الواردات طبقاً لها بسعر يشمل تكاليف هذه البضائع وكذا التأمين والشحن المتعلقة بها (CIF : تكاليف، تأمين وشحن). لذا فإن تسجيل هذه الواردات في ميزان

المدفوعات يقتضي المرور من القيمة CIF إلى القيمة FOB وهذه العملية تتم على أساس معامل متوسط تم تحديده انطلاقا من نتائج بحوث (enquêtes) أنجزت لهذا الغرض، والتي أسفرت عن معامل 8% المطبق حاليا.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يتم تسجيل العمليات التجارية عند مرور البضائع بالمكاتب الجمركية بغض النظر عن طرق الأداء المتعلقة بها. لذا، فالواردات تشمل كذلك الهبات والمنح والمشتريات التي أدي ثمنها فورا أو تلك التي استفادت من تسهيلات في الأداء.

2- السلع المستوردة بدون أداء والمعاد تصديرها بعد التحويل

إن فئة السلع المستوردة بدون أداء والمعاد تصديرها بعد التحويل تشمل المعاملات المنجزة في إطار "نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال". هذه المعاملات التي كانت تدرج سابقا ضمن الخدمات في حدود قيمة التحويل فقط (travaux à façon) تسجل حاليا على أساس إجمالي لقيمة السلع قبل وبعد التحويل.

3- السلع المقتناة في الموانئ

تشمل هذه الفئة السلع المقتناة في الموانئ المغربية من طرف شركات النقل الأجنبية للسلع المغربية (مداخيل) ومقتنيات شركات النقل المغربية للسلع الأجنبية (مصاريف).

II- الخدمات

يحتوي ميزان المدفوعات على سبعة بنود للخدمات متمثلة في :

- 1- النقل؛
- 2- الأسفار؛
- 3- خدمات الاتصال ؛
- 4- خدمات التأمين ؛
- 5- رسوم الامتياز والترخيص ؛
- 6- أنواع أخرى من خدمات المقاولات ؛
- 7- خدمات حكومية (غير مدرجة في أماكن أخرى).

1- النقل

يسجل ضمن هذه الفئة، في جانب المداخل والمصاريف جميع المدفوعات المتعلقة بنقل البضائع والركاب والأمتعة (النقل البحري والجوي والبري). كما تضم هذه الفئة أيضا المصاريف المتعلقة بالتموين وكذا رسوم الموانئ والمطارات، الإصلاحات والصيانة، ترحيل الأثاث، إلخ.

2- الأسفار

يشتمل هذا البند على مداخل الأسفار والتي تهتم السلع والخدمات المقدمة من طرف الاقتصاد المغربي للمسافرين الغير المقيمين خلال الأسفار السياحية. أما من جانب المصاريف فتسجل الخدمات المقدمة من طرف الاقتصاديات الأجنبية للمسافرين المقيمين والمتعلقة بالأسفار السياحية، التداريب، الدراسة بالخارج، الحج والعمرة، الأسفار المهنية (من أجل الأعمال) والتطبيب... الخ.

كما تشتمل المداخل أيضا على جزء من الأموال التي يجلبها المغاربة القاطنون بالخارج على شكل أوراق بنكية أجنبية والتي تخصص لتغطية مصاريف إقامتهم بالمغرب.

3- خدمات الاتصال

تم تخصيص بند منفرد لهذه المعاملات تسجل فيه المصاريف والمداخل المتعلقة بالخدمات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريد وحمل الرسائل.

4- خدمات التأمين

يسجل هذا البند جميع المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين سواء تعلق الأمر بالسلع أو غيرها (تأمينات، إعادة التأمين، تعويضات... الخ)

5- رسوم الامتياز والتراخيص

يغطي هذا البند التدفقات المتعلقة باستعمال الأصول غير المادية والغير المالية وحقوق الملكية. يتعلق الأمر هنا بمداخل الملكية الفكرية خاصة منها حقوق استعمال التراخيص، الواجبات السنيمائية وتلك التي تتعلق بالإذاعة والتلفزة.

6- أنواع أخرى من الخدمات المقدمة للمقاولات

تسجل تحت هذا البند على مستوى المصاريف خدمات متعددة مقدمة من طرف غير المقيمين للشركات المقيمة والغير المدرجة في بنود أخرى. كما يسجل في هذا الإطار كذلك معاملات الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل العمولات، مصاريف الوكالة التجارية، الرسوم البنكية، تكاليف الإشهار وجميع المصاريف المنجزة من طرف مصدري السلع والخدمات المؤداة عن طريق حساباتهم بالدرهم القابل للتحويل.

أما بالنسبة للمداخيل، فإن هذا البند يسجل كل الخدمات المقدمة من طرف الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

7- خدمات حكومية غير مدرجة في أماكن أخرى

يسجل هذا البند المعاملات المنجزة من طرف الإدارات العمومية المتعلقة بالخدمات الغير المدرجة في بنود أخرى. ومن بين هذه المعاملات، نجد تلك التي تتعلق بالهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الحكومية المغربية المعتمدة بالخارج والأجنبية المعتمدة بالمغرب.

III-الدخل

يتم تسجيل المداخيل في فئة خاصة بها من أجل إبراز نفقات ومداخيل عوامل الإنتاج تشمل هذه المداخيل عائدات الاستثمارات والديون الخاصة بما في ذلك العائدات المعاد استثمارها في المغرب من جهة وفوائد الدين الخارجي للقطاع العمومي من جهة أخرى.

IV-التحويلات الجارية

تتكون المداخيل المسجلة في هذه الفئة من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتحويلات بدون مقابل المحصل عليها من طرف القطاع العام أو الخاص. أما بالنسبة للمصاريف، فإنها تضم أساسا التحويلات المنجزة من طرف المقيمين الأجانب برسم ادخاراتهم من الأجور إضافة إلى مساهمتهم على شكل انخرافات في صناديق التقاعد والاحتياط الاجتماعي الخارجية.

حساب الرأسمال والعمليات المالية

يشتمل هذا الحساب على حساب الرأسمال وحساب العمليات المالية.

I- حساب الرأسمال

يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية والمعاملات على الأصول الغير المالية غير المنتجة. وتتشكل هذه العمليات بالخصوص من تحويلات المهاجرين المغادرين بصفة نهائية والعمليات المتعلقة بإبراء من الدين وكذا المعاملات المتعلقة بالأصول الغير المالية الغير المنتجة، وحقوق الإيجار (bail) والأملاك العينية كالأراضي.

أما العمليات المسجلة في هذا الحساب من ميزان المدفوعات، فإنها تقتصر على تحويلات المهاجرين برسم المغادرة النهائية للتراب الوطني وإبراء من الدين لفائدة القطاع العام.

II- حساب العمليات المالية

يسجل هذا الحساب عمليات الاستثمار المباشر بما في ذلك الأرباح المعاد استثمارها، استثمارات الحافطة (سندات المساهمة، سندات الدين وأدوات السوق النقدية) والاستثمارات الأخرى (الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والمتوسطة الأمد).

وطبقا لتوصيات دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي التي تقضي اعتبار القروض بين الشركات المنتسبة بمثابة استثمارات مباشرة، فإنه تم إدراج هذا النوع من القروض ضمن الاستثمارات المباشرة. وعليه فإن فئة الاستثمارات المباشرة تشمل علاوة على العمليات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار، القروض فيما بين الشركات الأجنبية والشركات المغربية المرتبطة بها (الشركات المنتسبة).

إن التقديم الوطني لميزان المدفوعات يفرق بالنسبة لحساب العمليات المالية بين عمليات القطاع الخاص : الائتمانات التجارية، الاستثمارات والقروض الخاصة، رصيد تغييرات الخصوم الخارجية (موجودات الحسابات بالدرهم القابل للتحويل باسم الأجانب أو المغاربة المقيمين بالخارج والحسابات القابلة للتحويل لأجل) وعمليات القطاع العام : تعبئة وتسديدات أصل الدين العام الخارجي وتغييرات الأصول (موجودات حسابات بالعملة الصعبة للمقيمين).

أما بالنسبة لتقديم ميزان المدفوعات حسب العناصر الأساسية للطبعة الخامسة لدليل صندوق النقد الدولي، فإنه يصنف العمليات المالية على أساس وظيفي فيميز بين : استثمارات مباشرة، استثمارات الحافظة، استثمارات أخرى والتغييرات في الأصول الاحتياطية. وتقيد هذه التغييرات بعلامة معاكسة لضمان توازن ميزان المدفوعات : فكل تغير سالب يعادله ارتفاع في الأصول والعكس صحيح.

وقد وضعت في الأخير فئة تسمى " بالفارق الإحصائي " وذلك لموازنة ميزان المدفوعات.

نتائج ميزان المدفوعات

2006

بملايين الدراهم

الأرصدة	النفقات	المدायيل	
+12 423,5	242 080,8	254 504,3	أ- حساب المعاملات الجارية
-85 652,3	190 506,8	104 854,5	السلع
-100 676,9	170 194,0	69 517,1	البضائع العامة
+13 934,4	20 219,8	34 154,2	السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل
+1 090,2	93,0	1 183,2	مشتريات السلع بالموائئ
+46 770,3	39 238,9	86 009,2	الخدمات
-2 284,9	15 391,5	13 106,6	النقل
+46 420,0	6 065,8	52 485,8	الأسفار
+2 832,6	560,4	3 393,0	خدمات الإتصالات
-148,3	819,6	671,3	خدمات التأمين
-405,6	432,0	26,4	رسوم الامتياز و التراخيص
+3 758,6	7 984,0	11 742,6	خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
-3 402,1	7 985,6	4 583,5	خدمات مقدمة من طرف الإدارات العمومية أو إليها (غير مدرجة في مكان آخر)
-4 202,9	10 780,3	6 577,4	الدخل
-5 852,3	6 487,0	634,7	دخل الاستثمارات الخاصة
+1 649,4	4 293,3	5 942,7	دخل الاستثمارات و الديون العمومية
+55 508,4	1 554,8	57 063,2	التحويلات الجارية
+2 306,4	554,7	2 861,1	العمومية
+53 202,0	1 000,1	54 202,1	الخاصة
+15 697,0	40 891,2	56 588,2	ب- حساب الرأسمال والعمليات المالية
-25,7	25,7	-	حساب الرأسمال
-25,7	25,7	-	تحويلات رأس المال
+15 722,7	40 865,5	56 588,2	العمليات المالية
+13 956,9	26 562,7	40 519,6	القطاع الخاص
+3 554,2	6 648,0	10 202,2	إبتوانات تجارية
+14 431,9	15 522,5	29 954,4	قروض واستثمارات أجنبية بالمغرب
-3 886,6	4 249,6	363,0	قروض واستثمارات مغربية بالخارج
-142,6	142,6	-	العملة و الودائع
+1 765,8	14 302,8	16 068,6	القطاع العام
+1 765,8	14 302,8	16 068,6	قروض
-4 485,5	4 485,5	-	ج- الفارق الإحصائي
+23 635,0	287 457,5	311 092,5	المجموع

نتائج ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات برسم سنة 2006 فائضا إجماليا بلغ 23.635+ مليون درهم مقابل 20.888,1+ مليون درهم سنة 2005، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 13,2% أو 2.746,9+ مليون درهم.

ومقارنة مع معدل الفائض المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة الذي يساوي 20.786+ مليون درهم، فإن الفائض برسم سنة 2006 حقق ارتفاعا بنسبة 13,7% أو 2.849+ مليون درهم.

وقد جاء هذا التطور الإيجابي نتيجة لارتفاع فائض كل من الحساب الجاري وحساب الرأسمال والعمليات المالية.

بملايين الدراهم

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأرصدة	+43 491,3	+7 028,4	+15 732,0	+16 790,0	+20 888,1	+23 635,0

وهكذا فقد أسفر حساب المعاملات الجارية عن فائض بلغ 12.423,5 مليون درهم خلال سنة 2006 مقابل 9.431,5 مليون درهم سنة 2005¹، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 31,7% أو 2.992+ مليون درهم. وتعزى هذه النتيجة إلى تحسن فائض ميزان الخدمات بنسبة 23,8% أو 9.005,9+ مليون درهم وكذا صافي التحويلات الجارية الذي عرف ارتفاعا بنسبة 16,2% أو 7.748,9+ مليون درهم وذلك على الرغم من تفاقم عجز مبادلات السلع بنسبة 17,7% أو 12.886 مليون درهم وكذا الرصيد السلبي لبند الدخل بنسبة 26,4% أو 876,8- مليون درهم.

أما بالنسبة لرصيد حساب الرأسمال والعمليات المالية، فقد أسفر عن فائض بلغ 15.697 مليون درهم مقابل 15.076,5 مليون درهم سنة 2005 أي بزيادة بلغت نسبة 4,1% أو 620,5+ مليون درهم.

¹ أرقام محينة

ونتجت هذه الزيادة بالأساس عن العمليات المالية للقطاع العام التي سجلت فائضا بقيمة +1.765,8 مليون درهم مقابل رصيد سالب بقيمة 1.715,1 مليون درهم سنة 2005.

وبالمقابل عرف فائض العمليات المالية للقطاع الخاص تراجعا بنسبة 17,1% أو -2.874,5 مليون درهم.

على أنه تجدر الإشارة إلى أن الفائض الذي سجله حساب الرأسمال والعمليات المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى الرصيد الإيجابي للعمليات المالية للقطاع الخاص : +13.956,9 مليون درهم مقابل +16.831,4 مليون درهم سنة 2005 وذلك بفضل القروض والاستثمارات الأجنبية المنجزة في المغرب خلال 2006.

بملايين الدراهم

2006	2005	2004	2003	2002	
+12 423,5	+9 431,5	+8 551,3	+15 237,6	+16 276,3	أ- حساب المعاملات الجارية
-85 652,3	-72 766,3	-57 505,6	-41 493,0	-33 738,7	- السلع
+46 770,3	+37 764,4	+28 920,2	+25 052,5	+21 451,7	- الخدمات
-4 202,9	-3 326,1	-5 998,1	-7 559,3	-8 136,9	- الدخل
+55 508,4	+47 759,5	+43 134,8	+39 237,4	+36 700,2	- التحويلات الجارية
+15 697,0	+15 076,5	+10 731,7	+3 479,5	-7 166,2	ب- حساب الرأسمال و العمليات المالية
-25,7	-39,8	-70,7	-96,6	-66,8	- حساب رأس المال
+13 956,9	+16 831,4	+20 937,9	+14 375,0	+6 870,7	- العمليات المالية للقطاع الخاص
+1 765,8	-1 715,1	-10 135,5	-10 798,9	-13 970,1	- العمليات المالية للقطاع العام
-4 485,5	-3 619,9	-2 493,0	-2 985,1	-2 081,7	ج- الفرق الإحصائي
+23 635,0	+20 888,1	+16 790,0	+15 732,0	+7 028,4	د- رصيد ميزان المدفوعات

حساب المعاملات الجارية

خلال سنة 2006، بلغ فائض المعاملات الجارية 12.423,5 مليون درهم مقابل 9.431,5 مليون درهم أي بارتفاع بلغ 31,7% أو 2.992+ مليون درهم وهو ما يمثل 2,2% من الناتج الداخلي الخام مقابل 1,8% سنة 2005.

وقد جاء هذا التحسن نتيجة ارتفاع المداخل الجارية بنسبة 14,6% أو 32.440+ مليون درهم (254.504,3 مليون درهم مقابل 222.064,3 مليون درهم) تفوق تلك المسجلة على مستوى المصاريف : 13,8%+ أو 29.448+ مليون درهم (242.080,8 مليون درهم مقابل 212.632,8 مليون درهم).

بالنسبة للمداخل الجارية، فيعود تطورها الإيجابي إلى ارتفاع الإيرادات المرتبطة بتجارة السلع (10,6%+) والخدمات (19,6%+) وكذا إيرادات بندي الدخل (6,7%+) والتحويلات الجارية (16,1%+).

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+10,6	+10 029,6	104 854,5	94 824,9	السلع
+19,6	+14 091,7	86 009,2	71 917,5	الخدمات
+6,7	+410,8	6 577,4	6 166,6	الدخل
+16,1	+7 907,9	57 063,2	49 155,3	التحويلات الجارية
+14,6	+32 440,0	254 504,3	222 064,3	المجموع

أما النفقات الجارية فيعزى ارتفاعها إلى ازدياد نفقات مختلف البنود المشكلة للحساب الجاري : السلع (13,7%+)، الخدمات (14,9%+)، الدخل (13,6%+) والتحويلات الجارية (11,4%+).

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+13,7	+22 915,6	190 506,8	167 591,2	السلع
+14,9	+5 085,8	39 238,9	34 153,1	الخدمات
+13,6	+1 287,6	10 780,3	9 492,7	الدخل
+11,4	+159,0	1 554,8	1 395,8	التحويلات الجارية
+13,8	+29 448,0	242 080,8	212 632,8	المجموع

I- السلع

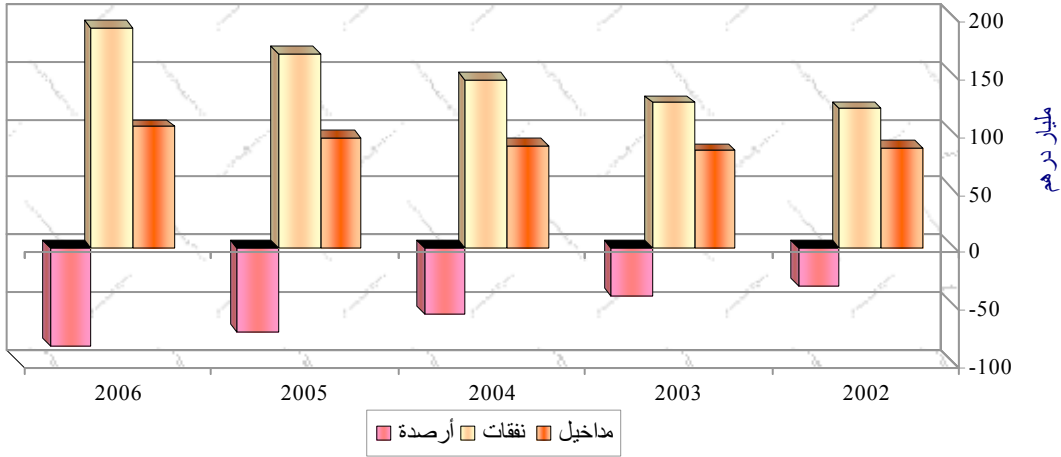
عرف ميزان المبادلات (FOB/FOB)¹ برسوم السلع عجزا بلغ 85.652,3 مليون درهم مقابل 72.766,3 مليون درهم سنة 2005، مرتفعا بذلك بنسبة 17,7% أو 12.886 مليون درهم.

ويعزى هذا التناقض إلى ارتفاع العجز الذي عرفه بند البضائع العامة : 20,1% أو 16.882,3 مليون درهم حيث بلغ 100.676,9 مليون درهم مقابل 83.794,6 مليون درهم سنة 2005. بينما سجل بند السلع التي تدخل ضمن نظام القبول المؤقت من أجل التحسين الفعال بدون أداء فائضا بقيمة 13.934,4 مليون درهم مقابل 10.327,8 مليون درهم أي بزيادة بلغت 34,9% أو 3.606,6 مليون درهم.

بملايين الدراهم

2006			2005			
الأرصدة	النفقات	المداخيل	الأرصدة	النفقات	المداخيل	
-100 676,9	170 194,0	69 517,1	-83 794,6	148 018,5	64 223,9	البضائع العامة
+13 934,4	20 219,8	34 154,2	+10 327,8	19 480,2	29 808,0	السلع المستوردة بدون أداء والمعاد تصديرها بعد التحويل
+1 090,2	93,0	1 183,2	+700,5	92,5	793,0	مشتريات السلع بالموائى
-85 652,3	190 506,8	104 854,5	-72 766,3	167 591,2	94 824,9	المجموع

¹ قيمة FOB لا تتضمن التكاليف المتعلقة بالنقل والتأمين



1- البضائع العامة

خلال سنة 2006، بلغت الواردات المسجلة ضمن بند البضائع العامة بقيمة (FOB)¹ 170.194 مليون درهم مقابل 148.018,5 مليون درهم خلال سنة 2005 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 15% أو 22.175,5 مليون درهم. في حين بلغت الصادرات المسجلة ضمن نفس البند 69.517,1 مليون درهم مقابل 64.223,9 أي بزيادة 8,2% أو 5.293,2 مليون درهم.

وقد أدى هذا الارتفاع المضطرد للواردات مقارنة مع الصادرات إلى تفاقم العجز المسجل على مستوى بند البضائع العامة بنسبة 20,1% أو 16.882,3 مليون درهم (100.676,9- مليون درهم مقابل 83.794,6- مليون درهم).

2- السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل

تندرج ضمن هذا البند السلع المستوردة والمعاد تصديرها ضمن "نظام القبول المؤقت من أجل التحسين الفعال بدون أداء" وذلك على أساس إجمالي القيمة قبل وبعد التصنيع.

فبعد التراجع الذي عرفه هذا البند خلال السنتين الماضيتين، سجلت المبادلات برسم هذه السلع خلال سنة 2006 ارتفاعا سواء عند الإستيراد : 3,8% أو 739,6+ مليون درهم أو عند إعادة التصدير 14,6% أو 4.346,2+ مليون درهم. وقد بلغ الرصيد الإيجابي لهذا البند 13.934,4+ مليون درهم مقابل 10.327,8+ مليون درهم سنة 2005 أي بزيادة بلغت 34,9% أو 3.606,6+ مليون درهم.

¹ قيمة FOB لا تتضمن التكاليف المتعلقة بالنقل والتأمين

3- مشتريات السلع بالموائئ

تقيد تحت هذا البند بشأن المداخيل، البضائع المغربية المقتناة من طرف البواخر الأجنبية التي ترسو بالموائئ المغربية، وفيما يتعلق بالمصاريف تسجل البضائع الأجنبية المشتراة بالمغرب من طرف البواخر المغربية.

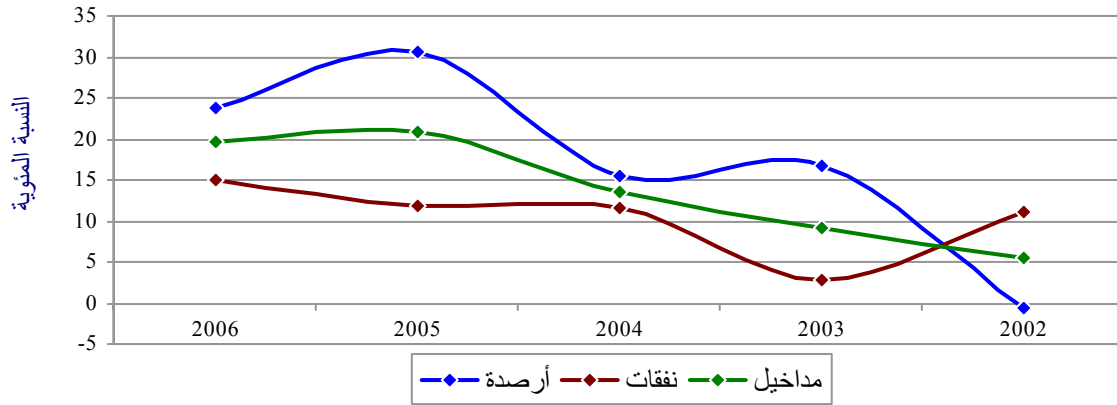
خلال سنة 2006، بلغت مداخيل هذا البند 1.183,2 مليون درهم مقابل 793 مليون درهم سنة 2005 وذلك بزيادة بلغت 49,2% أو 390,2 مليون درهم. بينما عرفت المصاريف استقرارا حيث بلغت 93 مليون درهم مقابل 92,5 مليون درهم سنة 2005. وتبعاً لذلك، عرف فائض هذا البند ارتفاعا بنسبة 55,6% أو 389,7 مليون درهم، حيث انتقل من 700,5 مليون درهم إلى 1.090,2 مليون درهم سنة 2006.

II- الخدمات

يعرف فائض بند الخدمات تطورا ملحوظا سنة بعد سنة حيث حققت صادرات الخدمات خلال سنة 2006 ارتفاعا بنسبة 19,6% أو 14.091,7 مليون درهم (86.009,2 مليون درهم مقابل 71.917,5 مليون درهم سنة 2005) بينما سجلت المصاريف المتعلقة بهذا البند ارتفاعا بنسبة 14,9% أو 5.085,8 مليون درهم، وبذلك فإن رصيد هذه العمليات عرف زيادة بلغت 23,8% أو 9.005,9 مليون درهم حيث انتقل من 37.764,4 مليون درهم سنة 2005 إلى 46.770,3 مليون درهم سنة 2006.

بملايين الدراهم

السنوات	المداخيل	النفقات	الأرصدة
2002	48 048,1	26 596,4	+21 451,7
2003	52 412,5	27 360,0	+25 052,5
2004	59 479,7	30 559,5	+28 920,2
2005	71 917,5	34 153,1	+37 764,4
2006	86 009,2	39 238,9	+46 770,3



1- النقل

سجل عجز بند عمليات النقل تراجعاً للسنة الثانية على التوالي (8,7%- أو 217,1 مليون درهم) حيث بلغ 2.284,9 مليون درهم سنة 2006 مقابل 2.502 مليون درهم سنة 2005 و 3.091,8 مليون درهم سنة 2004.

وقد حصل هذا التطور نتيجة ارتفاع المداخيل بنسبة 13,6% أو 1.564,8 مليون درهم (13.106,6 مليون درهم سنة 2006 مقابل 11.541,8 مليون درهم سنة 2005) في حين عرفت النفقات زيادة بنسبة أقل بلغت 9,6% أو 1.347,7 مليون درهم (15.391,5 مليون درهم مقابل 14.043,8 مليون درهم سنة 2005).

بملايين الدراهم

2006			2005			
الأرصدة	النفقات	المداخيل	الأرصدة	النفقات	المداخيل	
-6 056,3	10 511,5	4 455,2	-5 531,6	9 305,4	3 773,8	النقل البحري
+3 743,7	4 091,8	7 835,5	+2 993,8	4 034,7	7 028,5	النقل الجوي
+27,7	788,2	815,9	+35,8	703,7	739,5	النقل البري (الطريقي والسككي)
-2 284,9	15 391,5	13 106,6	-2 502,0	14 043,8	11 541,8	المجموع

يوضح توزيع عمليات النقل حسب الوسيلة المستعملة تحسن الرصيد السلبي لهذا البند ب 8,7% أو 217,1 مليون درهم وذلك بفضل عمليات النقل الجوي التي حقق رصيدها زيادة بنسبة 25% أو 749,9 مليون درهم (+3.743,7 مليون درهم مقابل +2.993,8 مليون درهم سنة 2005) وذلك

على الرغم من تفاقم الرصيد السلبي لعمليات النقل البحري بنسبة 9,5% أو 524,7 مليون درهم (6.056,3- مليون درهم مقابل 5.531,6- مليون درهم).

أما بالنسبة لرصيد عمليات النقل البري فيبقى ضعيفا مقارنة مع أرصدة أصناف النقل الأخرى حيث لا يتجاوز 27,7+ مليون درهم سنة 2006 مقابل 35,8+ مليون درهم نهاية 2005. وفيما يخص توزيع عمليات النقل حسب الطبيعة (البضائع/ المسافرين). فقد تميز بما يلي:

- بالنسبة لعمليات نقل المسافرين، بلغ الفائض الناتج عن ذلك 4.384,9 مليون درهم مقابل 3.789,5+ مليون درهم سنة 2005 أي بتحسّن ملموس وصلت نسبته إلى 15,7% أو 595,4+ مليون درهم وذلك بفضل الزيادة المسجلة أساسا على مستوى المداخل؛

- بالنسبة لنقل البضائع فلا زال رصيدها يعاني من عجز هيكلي في ازدياد مضطرد بلغ 6.669,8- مليون درهم في سنة 2006 مقابل 6.291,5- مليون درهم سنة 2005 مسجلا بذلك تفاقما بنسبة 6% أو 378,3- مليون درهم.

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
				نقل البضائع
+17,0	+733,9	5 038,7	4 304,8	مداخل
+10,5	+1 112,2	11 708,5	10 596,3	نفقات
-6,0	-378,3	-6 669,8	-6 291,5	أرصدة
				نقل المسافرين
+11,5	+830,9	8 067,9	7 237,0	مداخل
+6,8	+235,5	3 683,0	3 447,5	نفقات
+15,7	+595,4	+4 384,9	+3 789,5	أرصدة

2- الأسفار

يتأكد سنة بعد أخرى دور بند الأسفار كأحد أهم الموارد لتمويل ميزان المدفوعات حيث يحقق فائضا هيكليا في ارتفاع مستمر.

خلال سنة 2006، سجل هذا البند فائضا بقيمة 46.420 مليون درهم مقابل 35.519,6 مليون درهم سنة 2005 محققا بذلك تحسنا بنسبة +30,7% أو +10.900,4 مليون درهم.

ويعزى هذا التحسن إلى الارتفاع الملحوظ المسجل على مستوى المداخل التي بلغ حجمها 52.485,8 مليون درهم مقابل 40.967 مليون درهم سنة 2005 أي بنسبة +28,1% أو +11.518,8 مليون درهم.

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+28,1	+11 518,8	52 485,8	40 967,0	مداخل
+11,4	+618,4	6 065,8	5 447,4	نفقات
+30,7	+10 900,4	46 420,0	35 519,6	أرصدة

3- خدمات الاتصال

سجل هذا البند في سنة 2006 رصيذا إيجابيا بلغ 2.832,6 مليون درهم مقابل 2.519,5 مليون درهم سنة 2005 محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 12,4% أو +313,1 مليون درهم.

ويعزى هذا الارتفاع من جهة إلى تحسن المداخل بنسبة +16,6% أو +482,5 مليون درهم (3.393 مليون درهم مقابل 2.910,5 مليون درهم سنة 2005) ومن جهة أخرى إلى ضعف مستوى المصاريف (560,4 مليون درهم مقابل 391 مليون درهم سنة 2005) رغم ارتفاعها بنسبة 43,3% أو +169,4 مليون درهم.

4- خدمات التأمين

تسجل بهذا البند كل الأداءات التي تتم بين الاقتصاد الوطني والخارج والمتعلقة بعمليات التأمين، إعادة التأمين، وكذلك التعويضات المستخلصة أو المدفوعة.

سجل بند عمليات التأمين لهذه السنة تطورا ملحوظا حيث أفرز رصييدا سالبا قدره 148,3- مليون درهم مقابل 71,7- مليون درهم سنة 2005 حيث تفاقم بنسبة 106,8% أو 76,6- مليون درهم مليون درهم.

وتفسر هذه النتيجة بالزيادة المسجلة على مستوى المصاريف برسم سنة 2006 : 15,5%+ أو 109,8+ مليون درهم (819,6 مليون درهم مقابل 709,8 مليون درهم سنة 2005). أما المداخيل فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا بنسبة 5,2% أو 33,2+ مليون درهم (671,3 مليون درهم مقابل 638,1 مليون درهم سنة 2005).

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+5,2	+33,2	671,3	638,1	مداخيل
+15,5	+109,8	819,6	709,8	نفقات
-106,8	-76,6	-148,3	-71,7	أرصدة

5- رسوم الامتيازات والتراخيص

تسجل تحت هذا البند الخدمات المتعلقة باكتراء الامتيازات والتراخيص وكذا الرسوم الخاصة بالسينما والتلفزيون. ويتميز هذا البند بكون رصيده يعرف عجزا بنويا بالنظر لأهمية التحويلات مقارنة مع المداخيل.

بالرغم من استمرار ارتفاع التحويلات المتعلقة برسوم الامتيازات والتراخيص برسم سنة 2006، إلا أن هذا الارتفاع لم يرق إلى المستوى المسجل في نهاية 2005 : 7,2%+ أو 29,2+ مليون درهم مقابل 23,9%+ أو 77,7+ مليون درهم برسم سنة 2005.

أما من حيث تطور مكونات هذا البند فإنه يلاحظ استقرار الرسوم السينمائية في مستوى 32,5 مليون درهم (مقابل 32,4 مليون درهم سنة 2005) وتراجع مصاريف الامتيازات والتراخيص بنسبة 37,1%- أو 72- مليون درهم : 122,3 مليون درهم مقابل 194,3 مليون درهم سنة 2005.

على أن مصاريف بند الإذاعة والتلفزيون عرفت ارتفاعا بنسبة 57,4% أو 101,1 مليون درهم حيث انتقلت إلى 277,2 مليون درهم مقابل 176,1 مليون درهم في سنة 2005.

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
-37,1	-72,0	122,3	194,3	امتيازات و تراخيص
+0,3	+0,1	32,5	32,4	رسوم سينمائية
+57,4	+101,1	277,2	176,1	مصاريف الإذاعة والتلفزيون
+7,2	+29,2	432,0	402,8	المجموع

6- خدمات أخرى مقدمة للمقاولات

تقيد تحت هذا البند الخدمات المقدمة من وإلى المقاولات المغربية والتي لم يتم إدراجها ضمن البنود الأخرى للخدمات. وتدرج في هذا البند على الخصوص الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية (عمولات، مصاريف تابعة...)، الخدمات البنكية، التحويلات من أجل إنعاش الصادرات.

على غرار السنتين الماضيتين، لازال هذا البند يسجل رصيда فائضا رغم تراجعته إلى 3.758,6 مليون درهم مقابل 4.483,2 مليون درهم سنة 2005 (16,2%- أو 724,6 مليون درهم).

ويرجع تراجع هذا الرصيد الإيجابي إلى تحسن المداخيل بنسبة 6,1% أو 679 مليون درهم (11.742,6 مليون درهم مقابل 11.063,6 مليون درهم سنة 2005) أقل من وتيرة تزايد النفقات : 21,3% أو 1.403,6 مليون درهم (7.984 مليون درهم مقابل 6.580,4 مليون درهم سنة 2005).

كما يعزى تحسن المداخيل بالخصوص إلى الارتفاع الملموس لمداخيل بند الخدمات الأخرى المقدمة من طرف الفاعلين المقيمين بالمغرب لفائدة غير المقيمين الذي سجل زيادة بنسبة 7,2% أو 672,1 مليون درهم (9.959,4 مليون درهم مقابل 9.287,3 مليون درهم سنة 2005).

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
-3,3	-46,0	1 355,9	1 401,9	مصاريف تسبير التمثيليات
+24,7	+73,7	372,4	298,7	عمولات التمثيل
+21,7	+3,1	17,4	14,3	المصاريف التابعة
-38,9	-23,9	37,5	61,4	المساعدة الفنية الخاصة
+7,2	+672,1	9 959,4	9 287,3	خدمات أخرى
+6,1	+679,0	11 742,6	11 063,6	المجموع

7- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية أو لفائدتها (الغير مدرجة في مكان آخر)

يسجل في هذا البند، مداخيل ومصاريف السفارات والقنصليات المغربية بالخارج والخارجية بالمغرب وكذا مصاريف المنظمات الدولية، الرسوم....

عرف عجز هذا البند خلال سنة 2006 تفاقما بنسبة 79,6% أو 1.507,8- مليون درهم ليصل إلى 3.402,1- مليون درهم مقابل 1.894,3- مليون درهم سنة 2005.

III- الدخل

يسجل هذا البند المداخيل المحصلة أو المؤداة كدخل للاستثمار. على أن مصطلح الاستثمارات يؤخذ هنا بمعناه الواسع ليشمل جميع الأصول والالتزامات المالية الخارجية سواء تعلق الأمر بالاستثمارات المباشرة، استثمارات الحافظة (أسهم الشركات والسندات)، السلفات أو الإقتراضات الغير مجسدة بسند. ويتميز بند "المداخيل" بينوية رصيده السلبي وذلك بالنظر إلى أهمية الالتزامات المالية للمغرب بالمقارنة مع الأصول المالية الخارجية. كما يتميز كذلك بالمنحى الانخفاضي الملاحظ منذ عدة سنوات.

1- مداخيل الاستثمارات الخاصة

عرف رصيد بند دخل الاستثمارات الخاصة سنة 2006 تراجعا اذ سجل عجزا بنسبة 16,7% أو 838,9- مليون درهم مقابل 29%+ أو 1.608,7+ مليون درهم سنة 2005.

ويفسر هذا الانخفاض بالأساس إلى ارتفاع التحويلات بنسبة 17,3% أو 955,7 مليون درهم (6.487 مليون درهم مقابل 5.531,3 مليون درهم سنة 2005).

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+22,6	+116,8	634,7	517,9	المدائيل
+4,9	+9,3	197,3	188,0	أرباح الأسهم المالية
-	-	0,1	0,1	قسيمات القيم المنقولة
+27,0	+88,9	418,4	329,5	فوائد
-	+18,6	18,9	0,3	عائدات رأس المال الأخرى
+17,3	+955,7	6 487,0	5 531,3	النفقات
+20,3	+786,4	4 650,9	3 864,5	أرباح الأسهم المالية
+102,6	+286,2	565,2	279,0	قسيمات القيم المنقولة
-5,2	-41,3	755,1	796,4	فوائد
+140,7	+3,8	6,5	2,7	أرباح الاستغلال و الكراء
-13,8	-81,4	507,3	588,7	أرباح معاد استثمارها
-	+2,0	2,0	-	مصارييف أخرى
-16,7	-838,9	-5 852,3	-5 013,4	الأرصدة

2- مداخيل الاستثمارات العمومية

يحقق هذا البند للسنة الثانية على التوالي فائضا بلغ 1.649,4 مليون درهم مقابل 1.687,3 مليون درهم سنة 2005.

وترجع هذه النتيجة إلى ارتفاع المدائيل (المكونة في مجملها من مداخيل توظيفات احتياطي الصرف بالخارج) بنسبة 5,2% أو 294 مليون درهم (5.942,7 مليون درهم مقابل 5.648,7 مليون درهم سنة 2005).

ويتبين من خلال توزيع نفقات فوائد الدين الخارجي حسب المدينين أهمية تسديدات الخزينة التي بلغت 2.579,3 مليون درهم مقابل 2.287,4 مليون درهم سنة 2005 مسجلة ارتفاعا بنسبة 12,8% أو 291,9 مليون درهم.

كما سجلت تحويلات المؤسسات العمومية برسم فوائد الدين الخارجي ارتفاعا بنسبة 2,4% أو 40 مليون درهم : 1.714 مليون درهم مقابل 1.674 مليون درهم سنة 2005.

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+5,2	+294,0	5 942,7	5 648,7	المداهيل
+5,9	+320,7	5 759,9	5 439,2	فوائد توظيفات احتياطي الصرف
+12,7	-26,7	182,8	209,5	أخرى
+8,4	+331,9	4 293,3	3 961,4	التنفقات
+12,8	+291,9	2 579,3	2 287,4	الخزينة
+2,4	+40,0	1 714,0	1 674,0	المؤسسات العمومية
-2,2	-37,9	+1 649,4	+1 687,3	الأرصدة

IV- التحويلات الجارية

يتميز بند التحويلات الجارية بكونه يحقق فائضا بنويا مما يجعله يشكل أول مصدر لتمويل ميزان المدفوعات.

وهكذا استمر هذا الفائض في تحقيق تحسن ملموس ليصل إلى ما مجموعه +55.508,4 مليون درهم مقابل +47.759,5 مليون درهم سنة 2005 مسجلا بذلك زيادة بنسبة +16,2% أو +7.748,9 مليون درهم و ذلك بفضل التطور الإيجابي للتحويلات الجارية الخاصة. وتتضح أهمية هذا الفائض في كونه يفوق بنسبة 34,1% أو +14.105,3 مليون درهم معدل سنوات 2001 إلى 2005 الذي يبلغ 41.403,1 مليون درهم.

بملايين الدراهم

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	معدل 2005-2001	2006
الأرصدة	+40 183,7	+36 700,2	+39 237,4	+43 134,8	+47 759,5	+41 403,1	+55 508,4

1- التحويلات الجارية الخاصة

سجل فائض التحويلات الجارية الخاصة سنة 2006 نسبة ارتفاع مهمة بلغت +16,6% أو +7.577,7 مليون درهم ليصل إلى 53.202 مليون درهم مقابل 45.624,3 مليون درهم سنة 2005.

وقد تأتي تحقيق هذا التحسن بفضل ازدياد المداخيل الناتجة عن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي بلغت 47.833,8 مليون درهم مقابل 40.737,7 مليون درهم سنة 2005 أي بزيادة بنسبة +17,4% أو +7.096,1 مليون درهم.

أما المصاريف المتعلقة بهذه التحويلات الجارية، التي تظل ضعيفة مقارنة بالمداخيل، فقد سجلت هذه السنة تراجعا طفيفا بلغ -6,2% أو -65,7 مليون درهم : 1.000,1 مليون درهم مقابل 1.065,8 مليون درهم سنة 2005.

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+16,1	+7 512,0	54 202,1	46 690,1	المداخيل
+17,4	+7 096,1	47 833,8	40 737,7	إدخارات من الدخل (تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج)
+0,8	+34,6	4 434,1	4 399,5	معاشات
+24,6	+381,3	1 934,2	1 552,9	مداخيل أخرى
-6,2	-65,7	1 000,1	1 065,8	التفقات
+6,9	+21,6	332,7	311,1	إدخارات من الدخل
-27,3	-29,2	77,7	106,9	مساهمات في نظام التقاعد والاحتياط الاجتماعي
-9,2	-22,8	224,8	247,6	تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج
-8,8	-35,3	364,9	400,2	تحويلات أخرى
+16,6	+7 577,7	+53 202,0	+45 624,3	الأرصدة

2- التحويلات الجارية العمومية

حققت التحويلات الجارية العمومية فائضا بلغ +2.306,4 مليون درهم مقابل +2.135,2 مليون درهم سنة 2005 أي بنسبة +8% أو +171,2 مليون درهم.

ويرجع هذا التحسن إلى أهمية الزيادة على مستوى المداخيل أي +16,1% أو +395,9 مليون درهم (2.861,1 مليون درهم مقابل 2.465,2 مليون درهم سنة 2005) وذلك بالمقارنة مع تلك المسجلة على مستوى المصاريف بنسبة +68,1% أو +224,7 مليون درهم (554,7 مليون درهم مقابل 330 مليون درهم سنة 2005).

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
+16,1	+395,9	2 861,1	2 465,2	المداخيل
+62,7	+122,8	318,6	195,8	هبات على شكل بضائع
-3,8	-10,9	275,3	286,2	مساعدة فنية
+0,9	+7,2	840,0	832,8	هبات بين الحكومات
+24,1	+276,8	1 427,2	1 150,4	مداخيل أخرى
+68,1	+224,7	554,7	330,0	النفقات
+31,8	+94,4	390,9	296,5	معاشات
-100,0	-11,3	-	11,3	مساهمة في رأسمال المنظمات الدولية
-	+65,6	83,3	17,7	مشاركة في مصاريف تسيير المنظمات الدولية
-	+76,0	80,5	4,5	هبات بين الحكومات
+8,0	+171,2	+2 306,4	+2 135,2	الأرصدة

*
* *

وفي الأخير وبالرغم من تفاقم عجز الميزان التجاري، سجل فائض الحساب الجاري للمعاملات تحسنا بنسبة 31,7% أو +2.992 مليون درهم حيث بلغ +12.423,5 مليون درهم مقابل +9.431,5 مليون درهم سنة 2005. وقد تم تحقيق هذه النتيجة بفضل تزايد فائض كل من مبادلات الخدمات والتحويلات الجارية.

ويمثل فائض الحساب الجاري ما قدره 2,2% من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مقابل 1,8% في السنة الماضية.

بملايين الدراهم

2006	*2005	2004	2003	2002	
+12 423,5	+9 431,5	+8 551,3	+15 237,6	+16 276,3	رصيد الحساب الجاري (1)
575 271	522 649	500 081	476 987	446 044	الناتج الداخلي الخام ** بالأسعار الجارية (2)
2,2	1,8	1,7	3,2	3,6	% (2)/(1)

* أرقام معجلة

** أرقام معجلة (سنة الأساس 1998)

حساب الرأسمال والعمليات المالية

سجل حساب الرأسمال والعمليات المالية برسم سنة 2006 فائضا بلغ 15.697+ مليون درهم مقابل 15.076,5+ مليون درهم برسم سنة 2005، محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 4,1% أو 620,5+ مليون درهم.

بملايين الدراهم

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	معدل 2005-2001	2006
الأرصدة	+22 625,1	-7 166,2	+3 479,5	+10 731,7	+15 076,5	+8 949,3	+15 697,0

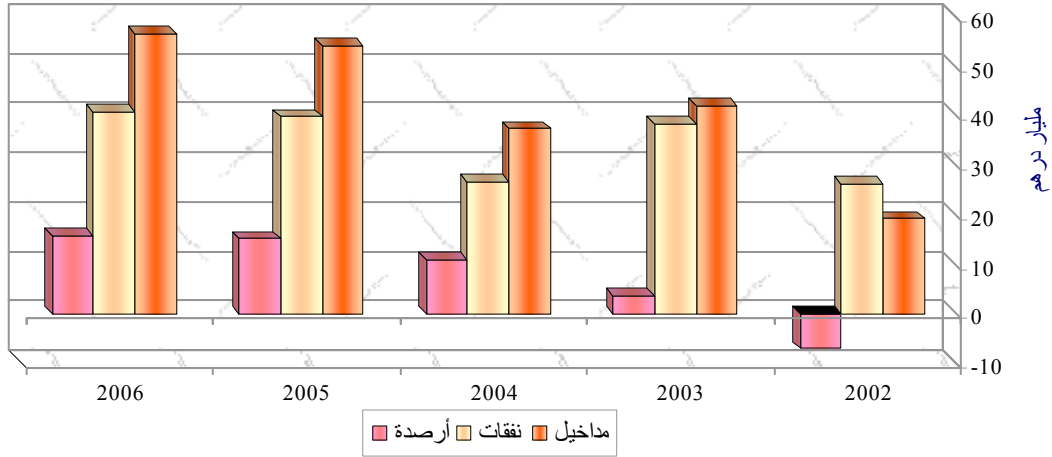
ويرجع هذا التحسن الذي سجل على مستوى هذا الحساب إلى التطور الملموس للعمليات المالية للقطاع العام حيث حققت فائضا بقيمة 1.765,8+ مليون درهم وذلك بعد أن كان رصيد هذه العمليات يتسم في السابق بعجز ظل يتراجع باستمرار ليصل في سنة 2005 إلى 1.715,5- مليون درهم.

وعلى العكس من ذلك، فقد تراجع فائض العمليات المالية للقطاع الخاص بنسبة 17,1% أو 2.874,5- مليون درهم حيث انتقل إلى 13.956,9+ مليون درهم بدل 16.831,4+ مليون درهم سنة 2005.

أما فيما يخص عمليات الرأسمال التي تتميز بضعف حجمها، فقد سجل تراجعاً في عجز رصيدها الذي بلغ 25,7- مليون درهم مقابل 39,8- مليون درهم سنة 2005.

بملايين الدراهم

2006	2005	2004	2003	2002	
-25,7	-39,8	-70,7	-96,6	-66,8	عمليات رأس المال
+15 722,7	+15 116,3	+10 802,4	+3 576,1	-7 099,4	العمليات المالية
+13 956,9	+16 831,4	+20 937,9	+14 375,0	+6 870,7	القطاع الخاص
+1 765,8	-1 715,1	-10 135,5	-10 798,9	-13 970,1	القطاع العام
<u>+15 697,0</u>	<u>+15 076,5</u>	<u>+10 731,7</u>	<u>+3 479,5</u>	<u>-7 166,2</u>	<u>المجموع</u>



I - حساب الرأسمال

يحصي هذا الحساب المعاملات المتعلقة بتحويلات "الرأسمال" : العمليات التي لا يمكن تقييدها لا ضمن العمليات الجارية ولا ضمن العمليات المالية. يتعلق الأمر هنا بالمعاملات الخاصة بالأصول غير المالية وغير المنتجة و كذا الإعفاء من الدين وتحويلات المهاجرين. منذ عدة سنوات وحساب الرأسمال لا يسجل سوى المصاريف المتعلقة بالمغادرة النهائية للأجانب الذين سبق لهم أن قطنوا بالمغرب.

وهكذا بلغ الرصيد السلبي لهذا البند 25,7- مليون درهم مقابل 39,8- مليون درهم سنة 2005 أي بتراجع ب 14,1 مليون درهم.

II - حساب العمليات المالية

يسجل هذا الحساب، بصفة عامة، العمليات المتعلقة بتحويلات الأصول المالية بين الاقتصاد الوطني وباقي العالم. يتعلق الأمر هنا بالائتمانات التجارية، الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة وكل العمليات المتعلقة بإنشاء أو تصفية الديون بين المقيمين وغير المقيمين.

أفرزت العمليات المالية المسجلة برسم سنة 2006 وللسنة الرابعة على التوالي فائضا بلغ 15.722,7+ مليون درهم مقابل 15.116,3+ مليون درهم سنة 2005 أي بارتفاع بنسبة 4% أو 606,4+ مليون درهم.

وقد تحقق هذا بفضل تراجع عجز العمليات المالية للقطاع العام حيث حل محله فائض مهم في حين يستمر الفائض المسجل على مستوى العمليات المالية للقطاع الخاص في الإنخفاض.

1- العمليات المالية للقطاع الخاص

سجل فائض العمليات المالية للقطاع الخاص للسنة الثانية على التوالي تراجعا بلغت نسبته 17,1% أو 2.874,5 مليون درهم في نهاية 2006 مقارنة مع 2005 : 13.956,9 + مليون درهم مقابل 16.831,4 + مليون درهم.

أ- الائتمانات التجارية

يتم تحديد مبلغ الائتمانات التجارية على أساس حساب الفرق بين قيمة التدفقات المادية للسلع المستقاة من التصاريح الجمركية من جهة، والأداءات المتعلقة بالصادرات والواردات المأخوذة من التصاريح البنكية من جهة أخرى.

سجلت الائتمانات الممنوحة للمقيمين من طرف غير المقيمين برسم الواردات في خانة المداخيل خلال سنة 2006 ارتفاعا بنسبة 20,1% أو 1.706,9 + مليون درهم : 10.202,2 مليون درهم مقابل 8.495,3 مليون درهم سنة 2005.

أما بالنسبة للائتمانات الممنوحة من طرف المقيمين لغير المقيمين برسم الصادرات والمسجلة ضمن المصاريف، فقد ارتفعت نسبتها ب 18,5% أو 1.039,4 + مليون درهم : 6.648 مليون درهم مقابل 5.608,6 مليون درهم.

ب- الاستثمارات والقروض الخارجية الخاصة

1- المداخيل

سجلت مداخيل الاستثمارات والقروض الخارجية الخاصة برسم سنة 2006 ما مجموعه 29.954,4 مليون درهم مقابل 28.903,1 مليون درهم سنة 2005 أي بارتفاع بنسبة 3,6% أو 1.051,3 + مليون درهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثمارات المباشرة عرفت تراجعا بنسبة 2,4% أو -637,7 مليون درهم : 26.070,2 مليون درهم مقابل 26.707,9 مليون درهم سنة 2005.

وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت استثمارات الحافظة ارتفاعا بلغ 2.106,8 + مليون درهم حيث سجلت برسم سنة 2006 ما مجموعه 3.384,3 مليون درهم مقابل 1.277,5 مليون درهم فقط سنة 2005.

2- النفقات

سجلت المصاريف بدورها ارتفاعا بنسبة 8,4% أو 1.199,7 + مليون درهم حيث بلغت 15.522,5 مليون درهم مقابل 14.322,8 مليون درهم سنة 2005.

في هذا الصدد تراجعت التحويلات برسم تصفية الاستثمارات المباشرة الاجنبية بنسبة 62,4% أو -7.519,4 مليون درهم حيث سجلت 4.525,9 مليون درهم سنة 2006 مقابل 12.045,3 مليون درهم سنة 2005.

أما المصاريف الناتجة عن بيع استثمارات الحافظة فقد سجلت ارتفاعا مهما بلغ مستواه 5.293,9 + مليون درهم حيث سجلت ما مجموعه 6.009,2 مليون درهم سنة 2006 مقابل 715,3 مليون درهم سنة 2005. كما بلغت التسديدات المتعلقة بأصل الدين 4.987,4 مليون درهم مقابل 1.562,2 مليون درهم سنة 2005.

ج- الاستثمارات والديون المغربية بالخارج

عرفت المصاريف المتعلقة بالاستثمارات المغربية بالخارج ارتفاعا هاما بلغ 32,1% أو 1.032,9 + مليون درهم وقد تحدد المبلغ الإجمالي لهذه المصاريف في 4.249,6 مليون درهم مقابل 3.216,7 مليون درهم سنة 2005.

في سنة 2006، شكلت الاستثمارات المباشرة المغربية بالخارج الجزء البارز من التحويلات وذلك ب 4.234,7 مليون درهم حيث حقق قطاع الاتصال حصة 57,9% من مجموع هذه المصاريف أو 2.459,4 مليون درهم، متبوعا بقطاع السياحة بنسبة 22,7% أو 965,6 مليون درهم ثم القطاع البنكي ب 10,8% أو 458,6 مليون درهم.

أما فيما يخص المداخيل برسم تصفية الاستثمارات المغربية بالخارج فقد تقلص حجمها في سنة 2006 لتبقى في حدود 363 مليون درهم مقابل 877,6 سنة 2005 أي بتراجع بنسبة 58,6% أو 514,6- مليون درهم.

د- العملة والودائع

تسجل تحت بند "العملة والودائع" تغيرات التزامات المغرب المتعلقة بودائع غير المقيمين لدى البنوك المغربية وكذلك تغيرات الموجودات بالعملة الأجنبية الخاصة بالأشخاص المغاربة الطبيعيين أو المعنويين المقيمين.

وتضم الخصوم الموجودات بالحسابات بالدرهم القابل للتحويل المفتوحة من طرف الأجانب أو المغاربة القاطنين بالخارج لدى المصارف المغربية والحسابات القابلة للتحويل لأجل. أما الأصول فتتكون من الأموال الموجودة بالحسابات بالعملة التي يملكها مصدرها السلع والخدمات.

وقد سجل بند "العملة والودائع" برسم سنة 2006 رصيذا سالبا بمقدار 142,6- مليون درهم.

2- العمليات المالية للقطاع العام

تقيد في هذا البند من جانب المداخيل، التمويلات الخارجية المعبأة من طرف الخزينة العامة والمؤسسات العمومية. وعلى صعيد المصاريف، تسجل التسديدات برسم أصل الدين.

بلغت القيمة الإجمالية للتمويلات المعبأة خلال سنة 2006 ، ما قدره 16.068,6 مليون درهم مقابل 14.776,8 مليون درهم سنة 2005 أي بارتفاع بنسبة 8,7% أو 1.291,8+ مليون درهم.

أما بشأن المصاريف فقد عرفت التسديدات المتعلقة بأصل الدين تراجعا للسنة الثالثة على التوالي حددت في نسبة 13,3%- أو 2.189,1- مليون درهم : 14.302,8 مليون درهم مقابل 16.491,9 مليون درهم سنة 2005 . ونتيجة لهذه التغيرات انتقل رصيذ هذه العمليات من رصيذ سالب قدر بقيمة 1.715,1- مليون درهم سنة 2005 ، إلى رصيذ موجب بمبلغ 1.765,8 مليون درهم سنة 2006.

الفارق الإحصائي

بلغ الفارق الإحصائي الناتج عن كل العمليات المقيدة بميزان المدفوعات، سنة 2006، ما قدره -4.485,5 مليون درهم وهو ما يمثل 0,7% من القيمة الإجمالية للعمليات مقابل نفس النسبة سنة 2005.

الرصيد النهائي لميزان المدفوعات وتطور الموجودات الخارجية

سجل ميزان المدفوعات لسنة 2006 فائضا قدره 23.635 + مليون درهم مقابل 20.888,1 + مليون درهم سنة 2005.

وقد انعكس هذا الفائض إيجابيا على الموجودات الخارجية الصافية التي عرفت زيادة بنسبة 14,9% أو 24.851,5 + مليون درهم حيث انتقلت من 166.267,3 مليون درهم سنة 2005 إلى 191.118,8 مليون درهم في متم شهر دجنبر من سنة 2006.

يعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المسجلة في الموجودات الخارجية الصافية لمعهد الإصدار بنسبة 15,8% أو 23.735,5 + مليون درهم : 174.330,8 مليون درهم مقابل 150.595,3 مليون درهم سنة 2005.

أما بالنسبة لموجودات بنوك الودائع فقد سجلت بدورها ارتفاعا بنسبة 7,1% أو 1.116 + مليون درهم : 16.788 مليون درهم مقابل 15.672 مليون درهم نهاية 2005.

بملايين الدراهم

التغيرات		2006	2005	
%	مليون درهم			
				I- الموجودات الخارجية الإجمالية
				<u>معهد الإصدار</u>
+15,4	+23 548,5	<u>176 549,7</u>	<u>153 001,2</u>	الموجودات من الذهب
+47,0	+1 216,5	3 806,7	2 590,2	الموجودات من العملات القابلة للتحويل
+15,4	+22 849,5	171 211,5	148 362,0	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
-38,9	-283,2	445,1	728,3	رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-17,7	-234,3	1 086,4	1 320,7	<u>البنوك</u>
+13,9	+2 815,0	23 028,0	20 213,0	
+15,2	+26 363,5	<u>199 577,7</u>	<u>173 214,2</u>	المجموع
				II- الالتزامات الخارجية
				<u>معهد الإصدار</u>
-7,8	-187,0	<u>2 218,9</u>	<u>2 405,9</u>	حسابات المنظمات الدولية
+1,1	+2,2	199,2	197,0	الالتزامات الأخرى
-8,6	-189,2	2 019,7	2 208,9	<u>البنوك</u>
+37,4	+1 699,0	<u>6 240,0</u>	<u>4 541,0</u>	
+21,8	+1 512,0	<u>8 458,9</u>	<u>6 946,9</u>	المجموع
				III- الموجودات الخارجية الصافية
				<u>معهد الإصدار</u>
+15,8	+23 735,5	<u>174 330,8</u>	<u>150 595,3</u>	<u>البنوك</u>
+7,1	+1 116,0	16 788,0	15 672,0	
+14,9	+24 851,5	<u>191 118,8</u>	<u>166 267,3</u>	مجموع الموجودات الخارجية الصافية

المصدر : بنك المغرب